مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الخميس 05 أكتوبر 2023

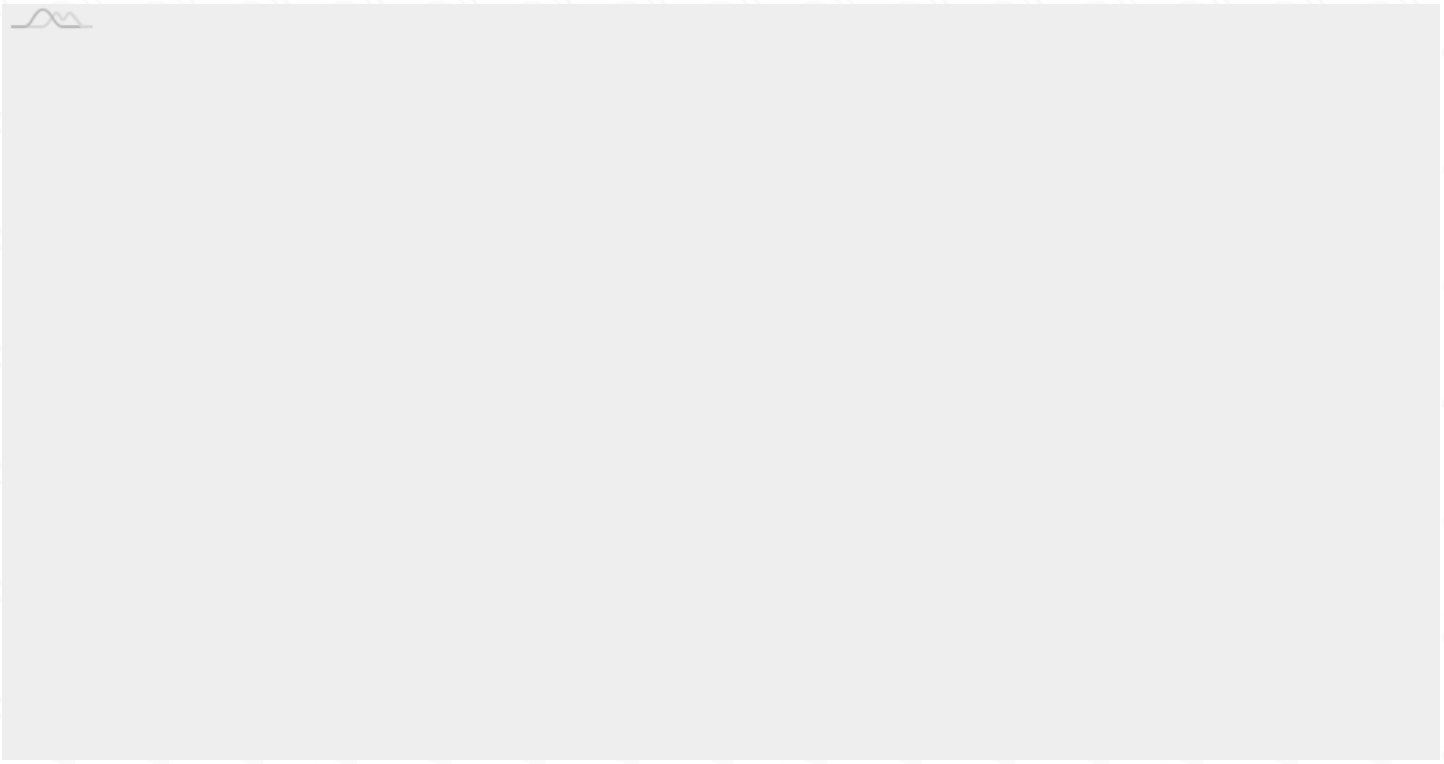

"مصر أولى".. 5 دول عربية تتربع على عرش أكبر شركاء روسيا في إفريقيا؟

(إقليمي ودولي . روسيا اليوم)

كشفت بيانات وزارة التنمية الاقتصادية الروسية عن أكبر الشركاء لروسيا بين الدول الإفريقية في القارة السمراء، حيث جاء في المقدمة مصر والجزائر والمغرب.
وبحسب البيانات التي نقلها موقع "فيدوموستي" عن موقع "إر بي كا" الروسي، ارتفع حجم التجارة مع الدول الإفريقية بنسبة 43.5٪ على مدى ثمانية أشهر، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا ودول القارة 15.5 مليار دولار، في الفترة من يناير - أغسطس 2023.

ووفقا للوزارة فإن الدول الخمس الإفريقية الأولى من حيث حجم التبادل التجاري مع روسيا، في الثمانية أشهر الأولى من عام 2023 هي كالتالي:

مصر
الجزائر
المغرب
تونس
ليبيا.
وفي عام 2022، وصل حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول الإفريقية إلى 18 مليار دولار، كما سبق للرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن أكد في مقال رأي بعنوان "روسيا - إفريقيا" أنه: يجب توحيد القوى من أجل السلام والتقدم والمستقبل الناجح.

وفي الصيف، قال الرئيس أيضًا إن نمو حجم التجارة بين روسيا والدول الإفريقية في النصف الأول من عام 2023 بلغ 35%، وأشار أيضا إلى أن موسكو لا تزال موردا موثوقا للمواد الغذائية لإفريقيا.

وفي 26 يوليو، التقى بوتين بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وذكر أن المشاريع المشتركة بين البلدين، بما في ذلك في مجال الطاقة، تتطور وفقا للخطة المحددة.

وبحسب الزعيم الروسي، ارتفع حجم التجارة بين البلدين (مصر وروسيا) في عام 2022 بنسبة 28.8%، وفي الأشهر الخمسة من هذا العام - بنسبة 7% أخرى، مشيرا إلى أن ثلث حجم التجارة الروسية مع إفريقيا يتم مع مصر.

حرب أكتوبر... الإسرائيليون لمّحوا للأميركيين باللجوء للسلاح النووي لابتزازهم

(أمني وعسكري . جريدة الشرق الأوسط)

ظلت حرب أكتوبر (تشرين الأول) 1973 موضوعاً شهياً للاطلاع بين الباحثين العرب والأجانب، خصوصاً أنه كلما مرت عقود على شرارتها الأولى تسربت معلومات جديدة عن تفاصيلها، أو ظهرت وثائقها التي يُلزم القانون في بعض الدول بنشرها. غير أن ذلك جاء مصحوباً في بعض الأحيان بروايات متباينة، وربما صادمة بشأن مآلات الحرب.

وبشكل أو بآخر، أصبح الحدث النادر في التاريخ المعاصر محفوفاً توثيقه بكثير من اللغط والجدل إلى حد التضارب الكامل بين روايتين؛ الأولى: تؤرخ لحرب العاشر من رمضان باعتبارها نصراً عسكرياً مؤزراً للجيشين المصري والسوري المدعومين عربياً، ولتتأكد أهمية سلاح النفط الذي لم يكن أقل تأثيراً في ساحات الوغى «الدبلوماسية» من تكنولوجيا الدبابات والمقاتلات الغربية التي تتمتع بها إسرائيل في جبهات القتال.

على الجانب الآخر، رواية إسرائيلية تثني على ردة فعل تل أبيب تجاه المفاجأة التي وقعت «يوم كيبور» (حسب المصطلح التوراتي اليهودي)، حين باغت الجيشان المصري والسوري قوات «الاحتلال» الإسرائيلية المسترخية في سيناء وفي الجولان، بضربات جوية ثم بعبور بطولي إلى الضفة الشرقية لقناة السويس، وبإذابة خط بارليف أو الساتر الترابي الذي صنع منه الإعلام الإسرائيلي «أسطورة».

وبين هذا وذاك، ربما تاهت أو جرى تشويش التفاصيل الحقيقية ووقائع ما حدث فعلاً في تلك الحرب التاريخية التي يصعب الاختلاف عن أنها كانت نقطة تحول «استراتيجي» في مسار الصراع العربي - الإسرائيلي. ومع حلول الذكرى الخمسين للحرب التي لم تفرج مصر أو سوريا إلى اليوم عن وثائقها بعد، تبدو الحاجة ملحة لإعادة قراءة وثائقها ونصوصها، وعلى الأخص ما يتعلق بالمكالمات والرسائل التي تبادلها وزير الخارجية الأميركي الأشهر هنري كيسنجر مع قادة العالم وكبار دبلوماسييه في فترة الحرب، وكذلك محاضر جلسات الأمن القومي الأميركي آنذاك.

فشل أم فرط ثقة؟

سببت الصدمة الإسرائيلية التي خلقتها المفاجأة العربية في الحرب ارتباكاً كبيراً على جبهات عدة خارج جبهة قناة السويس، إلى حد انشغال كيسنجر يوم 23 أكتوبر، وبينما المعارك لم يخمد دخانها بعد، بالتأكد بشأن ما إذا ما كانت واشنطن تلقت تحذيراً عبر أي من أجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة بشأن الحرب وتجاهلته أو لم تنتبه إليه.

وفقاً للوثيقة السرية التي تحمل رقم 63، وتلخص محضر اجتماعات الخارجية الأميركية في 23 أكتوبر 1973، فإن «هنري كيسنجر راجع بنفسه جميع المعلومات الاستخباراتية التي سبقت الحرب مباشرة، وكانت تؤكد في مجملها أنه لا يوجد ما يدل على احتمال نشوب حرب». ويتضح من الوثيقة ذاتها أن استراتيجية كيسنجر المستمدة من خصوصية العلاقة الأميركية - الإسرائيلية كانت تلخصها عبارة يكررها شخصياً في اجتماعاته بموظفيه، ألا وهي: «لن نسمح أبداً بهزيمة إسرائيل... لكننا في الوقت ذاته لن نترك سياستنا (الخارجية) رهينة في أيدي الإسرائيليين».
ويُرجع مدير قسم الاستخبارات في الخارجية الأميركية «راي كلاين» الفشل المخابراتي الأميركي في التنبؤ بالحرب قبل وقوعها بزمن كاف (ومن ثم منعها) إلى «اعتمادنا على الإسرائيليين الذين غسلوا أدمغتنا مثلما غسلوا أدمغتهم وعاشوا في وهم». فبداية من سبتمبر (أيلول) 1973 بدأت تتجمع «خيوط إنذار» باعتزام مصر وسوريا القيام بعمل عسكري مشترك في المدى القريب، بل إن العاهل الأردني الملك حسين حذر رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير - في نهاية سبتمبر - بأن القوات السورية اتخذت وضعاً قتالياً».
ساعات قبل المعركة

وتشير مذكرة مؤرخة بصباح السبت الموافق 6 أكتوبر تشرين الأول 1973، وأصدرها ويليام كوانت، عضو مجلس الأمن القومي الأميركي، آنذاك، إلى مديره برنت سكوكروف، إلى أن أعضاء مجموعة عمل واشنطن في غرفة الطوارئ بالبيت الأبيض «في غياب هنري كيسنجر». وتعكس المذكرة مدى الاضطراب الذي ساد أجواء ذلك الاجتماع وما دار من «سجالات بين المجتمعين حول جدية مؤشرات احتمال شن هجوم عسكري مصري سوري ضد إسرائيل، ومغزى القرار السوفياتي بإجلاء عائلات الخبراء من القاهرة ودمشق في ذلك التوقيت بالذات»... وهو ما فسره أحد الحضور من ممثلي الاستخبارات المركزية بأنه «قد لا يعني بالضرورة احتمال حرب وشيكة، وإنما قد يدل على تردٍّ في العلاقات العربية السوفياتية»! ويتضح من الوثيقة أنه كان «ثمة إجماع استخباراتي على أن الدول

/ moasher

العربية غير مستعدة لخوض حرب مع إسرائيل طالما ظل ميزان القوة العسكرية غير متكافئ». كما يظهر جلياً في سياق الوثيقة «الاعتقاد بأن التفوق العسكري والتكنولوجي الإسرائيلي هو (الحائل الأساسي) دون اندلاع حرب في المنطقة».

رسالة سوفياتية

دخل الاتحاد السوفياتي على خط التفكير في واشنطن، عبر رسالة إلى الرئيس الأميركي نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر (بتاريخ السبت الموافق 6 أكتوبر 1973 الساعة الثانية بعد الظهر بتوقيت واشنطن)، وجاء فيها أن «رئيس الاتحاد السوفياتي ليونيد بريجينيف كان (متفاجئاً) مثل الأميركيين بقرار الحرب المصري السوري.

بل إن القائد السوفياتي - وفق الإفادة الأميركية - اعتبر أن الإقدام عليها «خطأ كبير في الحسابات، وخطأ سياسي فظيع». وكان واضحاً أيضاً أن السوفيات «يتوقعون هزيمة مدوية للجيوش العربية»، مثلما يتضح أن «بريجينيف كان حريصاً كل الحرص على بقاء الدور السوفياتي فاعلاً في الشرق الأوسط، وعلى تجنب وقوع كارثة عسكرية أو سياسية للحليفتين مصر وسوريا».

تقييم أولي

بحسابات فرق التوقيت، وبينما كانت الساعة تشير إلى الثالثة بعد الظهر بتوقيت واشنطن، كان مجلس الأمن القومي يجتمع مع غرفة عمل الطوارئ بشأن التطورات في الشرق الأوسط، وتسرد مذكرة الاجتماع تقييماً أولياً بشأن ما جرى قبل ساعات وفق النص التالي:

«بينما كان الإسرائيليون يحتفلون بيوم كيبور (عيد الغفران اليهودي)، شن المصريون والسوريون هجوماً عسكرياً بقوات قوامها 100 ألف جندي مصري و1000 دبابة أحاطت بالقوات الإسرائيلية شرق قناة السويس، بالتزامن مع هجوم شنته قوات سورية قوامها 35 ألف جندي و800 دبابة على المواقع الإسرائيلية في هضبة الجولان».
وفي الاجتماع ناقش الحضور عدداً من الخيارات المتعلقة بالتعامل مع «المخاطر المترتبة على وقف تصدير النفط العربي، والتحركات السوفياتية المحتملة، وعواقب هزيمة ثقيلة «أخرى للعرب».

كان اقتراح مستشاري هنري كيسنجر فيما يتعلق بالشأن السوفياتي «استغلال فرصة الحرب لتقليص النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط، بشرط ألا يكون ذلك مترتباً على هزيمة عسكرية كبيرة للجيوش العربية (التي تستعمل السلاح الروسي)؛ لأن ذلك يُضعف الأنظمة العربية (المعتدلة) في المنطقة، بما قد يهدد المصالح الأميركية في المدى الأبعد». وتشير المذكرة إلى مناقشة المجتمعين «فوائد العمل على أن يحفظ العرب بعضاً من (ماء الوجه) بدلاً من الغرق في آثار هزيمة ثقيلة».

كيسنجر وإيبان

توثق مذكرة أميركية أخرى، مكالمة أجريت في التاسعة صباحاً بتوقيت واشنطن، بين وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان وكيسنجر، وتعهد خلالها الأخير «بألا تتوجه واشنطن فوراً إلى مجلس الأمن الدولي»، وهو ما كان يريد الإسرائيليون سماعه؛ لأنه «يمنحهم فرصة الرد على الهجوم العربي واستعادة ما فقدوه من مواقع».

وفي محادثة أخرى، بين أبا إيبان ولورنس إيغلبرغر، مساعد كيسنجر، كان من الواضح حرص الوزير الإسرائيلي على «تأجيل أي إجراء أممي أو اقتراح بوقف إطلاق النار من مجلس الأمن إلى يوم الاثنين (8 أكتوبر)، بحيث تتمكن إسرائيل من استعادة الوضع إلى ما كان عليه في سيناء والجولان».

وفي أثناء ذلك، كان من الواضح (للأميركيين) «أن السوفيات يرحبون بخطوة وقف إطلاق النار، وكذلك الرئيس السوري حافظ الأسد؛ لأن ذلك كان معناه إبقاء الوضع على ما هو عليه واستعادة الجولان فعلياً، أما السادات فلم يَبدُ متحمساً لوقف القتال قبل أن تتمكن القوات المصرية من تثبيت مواقع أفضل لها في عمق سيناء».

مع الصينيين

بحلول التاسعة مساء في واشنطن، كان كيسنجر يجري محادثة مع السفير الصيني في واشنطن هوانغ جن، وتنقل وثيقة نص ما دار في المحادثة المصنفة بـ«السرية»؛ إذ قال كيسنجر للدبلوماسي الصيني إن «الهدف الاستراتيجي لواشنطن في هذه المرحلة هو منع السوفيات من الحصول على موقع القيادة في الشرق الأوسط».

ويتضح من ثنايا المكالمة التي استمرت نحو عشرين دقيقة، أن كيسنجر «كان واثقاً من قدرة إسرائيل العسكرية على تحويل الهجوم المصري السوري المباغت إلى هزيمة عسكرية في غضون أيام».

يقول ساخراً: «من يعتمد على الدعم السوفياتي لا يمكنه تحقيق مبتغاه». وفي المكالمة ذاتها، كرر كيسنجر أنه «يرفض أن يتحقق ما يطمح إليه العرب بتحقيق مكاسب على الأرض ثم اللجوء لقرار أممي بوقف إطلاق النار يضمن احتفاظهم بما استعادوه».

ويوضح الوزير الأميركي مقصده بالقول: «إن عليهم القبول باتفاق وقف إطلاق نار يعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل بدء الحرب - أي إلى حدود 1967». ويتضح من نص المحادثة كما ورد في الوثيقة أن «الصينيين كانوا متعاطفين مع القضية العربية».

وهو ربما ما دفع كيسنجر لمحاولة طمأنة السفير الصيني، قائلاً: «سيكون علينا أن نفصل موقفنا عن الموقف الإسرائيلي إلى حد ما، لكن ذلك سيكون ممكناً فقط إذا استطاعت واشنطن أن تقدم ضمانات أمنية لحدود جديدة بعد التسوية».

اليوم الثاني

رغم مرور نصف قرن على الحرب، فإن الصفحة الأولى من وثيقة بشأن مكالمة بين كيسنجر والسفير الإسرائيلي شيمشا دينيتز جرت في اليوم الثاني للحرب بتاريخ الأحد 7 أكتوبر الساعة الثامنة والثلث مساءً لا يزال غير مسموح بنشرها، باستثناء «شخبطات» عن شحنة سلاح أميركية من صواريخ جو جو من طراز Sidewinder ومنصات قنابل.

لكن الوثيقة لاحقاً تتضمن تفاصيل مثيرة عن اللحظات الأولى من حرب أكتوبر، كسجالات الحكومة الإسرائيلية الحامية حول الحاجة لضربات استباقية (ضد مصر وسوريا) في مقابل تحذير كيسنجر الصريح بأنه «مهما حدث فلا تكونوا أنتم البادئين بالهجوم»، وهو ما كان له تأثير غير قليل على تفكير رئيسة الوزراء غولدا مائير. وبعُيد اندلاع الحرب، بادر الإسرائيليون بطلب «مساعدات عسكرية أميركية عاجلة... في مقدمتها صواريخ جو جو سايدوندر وطائرات وذخيرة وقطع غيار مقاتلات». ولم يكن كيسنجر متأكداً من إمكانية تزويد إسرائيل بطائرات حربية في أثناء القتال، لكنه رأى أن «من الممكن جداً إرسال الصواريخ المطلوبة وكذلك الذخيرة».

يوم بائس

اجتماع مركز العمليات بوزارة الخارجية الأميركية حول الشرق الأوسط (7 أكتوبر 1973 الساعة 11 مساء بتوقيت واشنطن)

/ moasher

يقول إن «القوات العربية حققت مكاسب كبيرة في اليوم الأول من المعركة؛ إذ اخترق السوريون مرتفعات الجولان (المحتلة)، بينما توغل المصريون في سيناء شرق قناة السويس بعد عبورها. ونظراً لأهمية الجولان الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل كونها قريبة من التجمعات السكنية في المدن الإسرائيلية، فقد وجه الإسرائيليون قواتهم نحو الهضبة أولاً. وجاء في خلاصة التقرير الذي رفعته وحدة العمل الخاصة بالشرق الأوسط في الخارجية الأميركية إلى المجتمعين في نهاية اليوم الثاني من الحرب، أن «الوضع يبدو مزرياً على ساحة القتال... خسائر كبيرة تكبدها الطرفان... لكنه يوم شديد البؤس بالنسبة للجيش الإسرائيلي».

نقطة مفصلية

يمكن اعتبار يومي التاسع والعاشر من أكتوبر 1973 نقطة زمنية «مفصلية» في سير المعارك، قبل أن تلقي الولايات المتحدة بثقلها في دعم إسرائيل عسكرياً في الميدان، وسياسياً في قاعات الأمم المتحدة وأروقة العواصم العالمية المؤثرة؛ إذ فاجأ الجيشان المصري والسوري الجميع بهزيمة منكرة للدبابات الإسرائيلية التي حاولت استعادة زمام الأمور في سيناء والجولان، فمنيت بخسارة «أذهلت وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر وأربكت حسابات واشنطن».

وفي الصباح الباكر من يوم الثلاثاء 9 أكتوبر، تلقى وزير الخارجية الأميركي اتصالاً من السفير الإسرائيلي بواشنطن دينيتز مفادها أن «القوات الإسرائيلية في وضع (أصعب) بعد فشل هجوم معاكس شنته في اليوم السابق (أي 8 أكتوبر) خلّف خسائر ثقيلة في صفوفها».

وفي الثامنة والثلث من صباح اليوم ذاته، اجتمع كيسنجر ودينيتز لمزيد من التباحث. واعترف دينيتز بأن جيش بلاده خسر أكثر من 400 دبابة للمصريين، ونحو 100 دبابة على الجبهة السورية، موضحاً أن المدرعات المصرية وصواريخ أرض جو كانت فعالة في حسم المعارك الجوية والبرية، ومن ثم فقد قررت الحكومة الإسرائيلية «الاستعانة بجميع ما يملك الجيش من معدات وطائرات في الحرب».

وتقول الوثيقة السرية: «وقع كلام السفير الإسرائيلي على كيسنجر وقع (الصدمة)، وهو الذي كان يعتقد منذ اللحظة الأولى لاندلاع الحرب بأن إسرائيل لن تحتاج لكثير من الدعم الأميركي (العسكري) لكي تستعيد ما فقدته من أراضٍ في الأيام الأولى».

احتد الوزير الأميركي (اليهودي) سائلاً الدبلوماسي الإسرائيلي بغضب: «اشرح لي كيف يمكن للمصريين أن يحصدوا أربعمائة من دبابتكم في معركة؟».

كان كيسنجر يدرك أن إرسال مساعدات عسكرية أميركية كبيرة لإسرائيل في هذا التوقيت قد يحمل عواقب كارثية لواشنطن على الصعيد الدبلوماسي، وتشير الوثيقة إلى أن كيسنجر ودينيتز اجتمعا نحو الساعة الثامنة والثلث صباحاً، خلف أبواب مغلقة، «ومن دون تسجيل محضر للاجتماع»؛ لمناقشة «طلب غولدا مائير مقابلة الرئيس نيكسون سراً، والحصول على معونة عسكرية عاجلة». ورفض كيسنجر الطلب «خشية أن ينتج عن ذلك زيادة لنفوذ موسكو في العالم العربي».

تلميح بالنووي

وفي منعطف لافت، تنقل الوثيقة أيضاً أنه وفي خضم «الشعور باليأس من جانب إسرائيل لمّح سفيرها باحتمال اللجوء للتهديد باستعمال السلاح النووي بوصفه نوعاً من الابتزاز».

وبينما رفضت رئيسة الحكومة الإسرائيلية اقتراح العسكريين باستخدام القوة النووية فقد أمرت «بتسليح وتجهيز صواريخ أريحا (أو جيريكو كما ينطقها الغربيون وهي المنظومة الأساسية التي تعتمد عليها إسرائيل باعتبارها سلاحا نوويا) للاستخدام عند الضرورة... أو على الأقل للضغط على واشنطن».

ووفقاً للوثيقة، فإن «كيسنجر لم يتحدث علناً في أي مرة عن السلاح النووي الإسرائيلي، كما أنه لا يوجد في أي من السجلات الأميركية التي أزيح عنها طابع السرية ما يشير إلى الوضعية النووية الإسرائيلية أثناء حرب 1973». وفي وقت لاحق، وفي ضوء تقييم الموقف العسكري الإسرائيلي، أوصت مجموعة عمل غرفة الطوارئ (الأميركية) بأن «تزوّد واشنطن تل أبيب بالسلاح ما دام ذلك بعيداً عن الأضواء». وفي اجتماع مسائي في اليوم ذاته، أبلغ كيسنجر السفير الإسرائيلي بأن «الرئيس نيكسون وافق على شحن قائمة الاحتياجات (الاستهلاكية) التي طلبتها إسرائيل كلها (باستثناء قنابل الليزر)... وفوق هذا وذاك، سيتم تزويد إسرائيل (عند الضرورة) بدبابات وطائرات تعوض ما فقدته في المعارك». ولضمان سرية العملية، «ستُمحى أي علامات أميركية (مثل Al El) من طلاء الشحنات المتوجهة لإسرائيل. كما سيتم عمل الترتيبات (الإجرائية) اللازمة للسماح باستخدام طائرات تجارية (مدنية) في حمل معدات عسكرية». وفي أثناء الاجتماع المسائي، زف دينيتز للوزير الأميركي أنباء وصلته للتو عن «تقدم إسرائيلي كبير في ساحة الجولان وتدمير عدد ضخم من الدبابات السورية».

تهديد بالنفط

ويقول تقرير اشترك في وضعه فريق من الخارجية الأميركية ومجلس الأمن القومي: «فيما كانت الجيوش الإسرائيلية والعربية تعيد تموقعها على الأرض، انخرط سلاحا الطيران الإسرائيلي والسوري في معركة جوية شرسة، وقصفت القاذفات الإسرائيلية مطار دمشق الدولي. وفي تلك الأثناء، التقطت المخابرات اليونانية والإسرائيلية والأميركية إشارات تفيد بأن (الاتحاد السوفياتي) يرسل شحنات عن طريق الجو إلى حلفائه العرب، وصفها الإسرائيليون بأنها (شحنات صواريخ). ويبدو أن السوفيات اتخذوا قرار إرسال المساعدات (العسكرية) للعرب في الأيام الأولى من الحرب، (اعتقاداً منهم أن ذلك سيزيد من نفوذ موسكو لدى الدول العربية»... لكنها خطوة ذات أبعاد وتأثيرات مهمة على سير الحرب: ليس فقط بتشجيع سوريا ومصر على المضي في القتال، وإنما بجعل واشنطن تعدّ الأمر تحدياً لقوتها».

ثم يشير التقرير إلى ما نشرته «صحف أميركية» عن «طائرة بوينغ 707 إسرائيلية في مطار بقاعدة نورفوك بولاية فيرجينيا تقوم بتحميل صواريخ وقنابل». وأخيراً يسلط التقرير الضوء على دلالة «تصريحات لوزير الطاقة السعودي أحمد زكي يماني يهدد فيها بأن الرد على المعونات العسكرية الأميركية لإسرائيل سيكون بخفض إنتاج النفط».

المعونة الأمريكية لمصر ما بين شراكة استراتيجية وانتقادات لأوضاع حقوق الإنسان

(أمني وعسكري . عربي BBC)

طالب السيناتور الأمريكي، بن كاردين، الرئيس الجديد للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي بحجب مساعدات عسكرية أمريكية تقدم سنويا لمصر، على خلفية انتقادات لملف حقوق الإنسان وأوضاع الحريات في

البلاد.
يأتي ذلك فيما تقول الخارجية الأمريكية إنها سوف تستمر في العمل مع الحكومة المصرية على توفير حزمة المساعدات العسكرية، التي تم إقرارها لأسباب تتعلق بالعلاقات الاستراتيجية بين البلدين.
وتحصل مصر بصورة سنوية على مساعدات عسكرية تقدر ب 1.3 مليار دولار أمريكي، بعد توقيع اتفاق السلام الأول بين دولة عربية وإسرائيل بوساطة أمريكية في عام 1979. وتربط الإدارة الأمريكية نحو 300 مليون دولار من هذه المعونة السنوية بمدى التزام القاهرة بتعهدات تتعلق بسجلها الحقوقي.
ويقول السيناتور بن كاردين، الذي تولى منصبه خلفا للسيناتور بوب مينديننيز المتهم بتلقي رشاوى من رجل أعمال مصري، إن لجنة العلاقات الخارجية تعتزم حجب 235 مليون دولار من المساعدات السنوية، ووقف مبيعات الأسلحة لمصر بسبب ما وصفه بانتهاكات الحكومة المصرية لحقوق الإنسان، وأوضاع من وصفهم بالسجناء السياسيين من المعارضة.
غير أن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، فيدانت باتيل، قال في إفادة صحفية "إن الحكومة الأمريكية مستمرة في العمل عن قرب مع الكونغرس والحكومة المصرية على توفير حزمة المساعدات العسكرية، بما يعزز رؤيتنا المشتركة للأمن والاستقرار في المنطقة".
"المصالح الاستراتيجية"
يقول الدكتور مصطفى كامل السيد، أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، إن تفصيلات بنود المعونة العسكرية الأمريكية تتفاوت وفقا لمشروع قرار الإدارة الأمريكية، الذي تقدمه سنويا إلى الكونغرس لطلب الموافقة عليه، وقد تتضمن بعض الأسلحة الخفيفة لمكافحة الإرهاب مثل المروحيات أو أنظمة المراقبة والاتصال وبعض الأنشطة التدريبية، لكنها لا تشمل الدبابات أو الطائرات المقاتلة أو أنظمة الدفاع الصاروخية التي تبيعها الولايات المتحدة لحلفائها، والتي تتم بموجب صفقات تجارية معروفة.
ويقول أستاذ العلوم السياسية، إن الإدارة الأمريكية غالبا ما تتدخل في مسألة حجب المساعدات لبعض الدول، لاعتبارات تتعلق بالعلاقات الاستراتيجية ومصالح الولايات المتحدة في العالم، مشيرا إلى أن هذا الأمر لا يعدو كونه توزيعا للأدوار داخل أركان الإدارة الأمريكية، وهو ما يفسر تصريحات المتحدث باسم الخارجية الأمريكية الأخيرة، عقب تلويح الكونغرس بحجب جزء من المعونة الأمريكية بسبب انتقادات حقوق الإنسان في مصر.
ويشير مصطفى كامل السيد إلى أنه من الممكن مراجعة قرار لجنة العلاقات الخارجية الأخير، بشأن المعونة المقدمة إلى مصر، لأن رئيسها ينتمي للحزب الديمقراطي كما الرئيس جو بايدن، ومن الممكن التوافق بين الجانبين في حالة اقتناع لجنة العلاقات الخارجية بأهمية بقاء مبلغ المعونة لاعتبارات سياسية واستراتيجية.
"مصادر متعددة للتسلح"
من جانبه، يقول اللواء حسام سويلم - المدير السابق لمركز البحوث والدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة المصرية - إن حجب جزء من المعونة العسكرية المقدمة إلى مصر أمر غير مؤثر تماما، لأن هناك تنوع في مصادر تسليح الجيش المصري، إما من روسيا أو الصين وغيرهما.
واعتبر أن الخاسر الوحيد من هذا القرار سيكون الولايات المتحدة نفسها لأنها قد تضر بالعلاقة الاستراتيجية بين البلدين، كما قد يؤثر القرار على برامج التعاون العسكري والتي تعتبرها واشنطن أمرا ضروريا بالغ الحساسية في المنطقة.
ونبه اللواء سويلم إلى من سماهم بـ "الأصوات العاقلة" داخل الإدارة الأمريكية، والتي تعرف جيدا أهمية التعاون بين البلدين، وقال إنها قد تؤثر على تنفيذ قرار حجب المساعدات - في إشارة إلى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون).
وأشار إلى أن مبلغ المعونة بكامله غير مؤثر بالمرة على ميزانية القوات المسلحة المصرية الضخمة، والتي قد يتم تدبيرها من أي مورد آخر على حد قوله.
"بالونات اختبار سياسية"
أما سمير غطاس، رئيس منتدى الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، فيربط ما بين هذه القضية وفضيحة الرشوة المتهم فيها الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، السيناتور روبرت مينديننيز.
ويقول غطاس إن جميع أعضاء الكونغرس بلجانه المختلفة يرغبون في أن ينأوا بأنفسهم عن فضيحة الرشوة، ولذلك

/ moasher

فهو يتوقع أن يتخذ الكونغرس قرارات أكثر تشددا تجاه الحكومة المصرية خلال الفترة المقبلة، وقد يكون هذا الإجراء الأمريكي - من وجهة نظره – ورقة من أوراق الضغط التي تستخدمها واشنطن إزاء ملفات مثل الحرب بين روسيا وأوكرانيا أو العلاقة مع الصين وإيران وغيرها.

تاريخ من الحجب

وأعلنت إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، الشهر الماضي أنها قررت التنازل عن تجميد مبلغ 235 مليون دولار أمريكي من المساعدات بسبب قيود حقوق الإنسان، معللة ذلك بمزايا أمنية تحصل عليها الولايات المتحدة في المقابل.

وهذه ليست المرة الأولى التي تتخذ فيها الإدارة مثل هذه القرارات، فقد حجبت واشنطن العام الماضي ما قيمته 130 مليون دولار، وسمحت بالإفراج عن 75 مليون دولار فقط من المساعدات العسكرية، كما تلقت القاهرة 95 مليون دولار أخرى بموجب استثناء قانوني يتعلق بتمويل مكافحة الإرهاب وأمن الحدود.

وفي عام 2021، حجبت الولايات المتحدة أيضا ما قيمته 130 مليون دولار بسبب أوضاع حقوق الإنسان في مصر، ومنحتها 200 مليون دولار من المساعدات العسكرية فقط.

نفي حكومي

وتؤكد حكومة القاهرة دائما على احترامها لحقوق الإنسان. وأطلق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي "الاستراتيجية الوطنية الممتدة لحقوق الإنسان" والتي تشمل "مفهوما أوسع لحقوق الإنسان" يتعلق بتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين والتقدم في ملفات التعليم والصحة والمرافق العامة.

كما أطلقت الحكومة في أبريل/نيسان من العام قبل الماضي الحوار الوطني، لوضع أولويات عمل الحكومة خلال المرحلة المقبلة في ظل أزمة اقتصادية متصاعدة تواجه البلاد، التي تعتمد على استيراد نحو 70 في المئة من احتياجاتها الغذائية الرئيسية من الخارج، وتجد صعوبات كبيرة في تدبير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل صفقات الاستيراد.

كما أعاد الرئيس عبد الفتاح السيسي تشكيل لجنة العفو الرئاسي، التي تنظر في ملفات المحبوسين احتياطيا على ذمة قضايا تتعلق بحرية الرأي والتعبير، أو من صدرت بحقهم أحكام نهائية في قضايا ذات طبيعة سياسية.

وأسهمت اللجنة في إطلاق سراح نحو ألف من الناشطين وسجناء الرأي في البلاد، خلال العام الماضي.

البرلمان الأوروبي يصوت على قرار عاجل لإطلاق سراح نشطاء مصريين

(إقليمي ودولي . العربي الجديد)

صوت البرلمان الأوروبي على قبول قرار عاجل يطالب بإطلاق سراح الناشر والسياسي المصري هشام قاسم وأنصار المرشح الرئاسي المحتمل أحمد الطنطاوي فوراً ومن دون قيد أو شرط، كما حث السلطات المصرية على التوقف عن ملاحقة المعارضة السلمية، مشدداً على أهمية إجراء انتخابات رئاسية تتسم بالحرية والنزاهة.

وناقش البرلمان الأوروبي، اليوم الخميس، مقترحاً لإصدار قرار بشأن انتهاكات الحكومة المصرية لحقوق الإنسان، بعد حبس الناشر هشام قاسم والممارسات السلبية تجاه حملة المرشح الرئاسي المحتمل أحمد طنطاوي، وأصدر عدد من التوصيات.

ودعا البرلمان الأوروبي السلطات المصرية إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الناشر المصري هشام قاسم، وإسقاط جميع التهم ذات الدوافع السياسية الموجهة إليه، ودعوة وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء إلى زيارته

في السجن.

كما أكد البرلمان الأوروبي أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية؛ وحث السلطات المصرية على التوقف عن مضايقة شخصيات المعارضة السلمية مثل المرشح الرئاسي وعضو البرلمان السابق أحمد الطنطاوي.

وأعرب البرلمان الأوروبي عن قلقه العميق إزاء العملية الانتخابية "المقيدة" في مصر؛ مؤكدًا أنه لا يمكن استخدام قوانين التشهير لسجن المعارضين السياسيين.
وحث البرلمان الأوروبي السلطات المصرية على دعم سيادة القانون وحرية التعبير والصحافة والإعلام وتكوين الجمعيات واستقلال القضاء، والتوقف عن خنق أصوات المعارضة من خلال الاحتجاز التعسفي والمراقبة الرقمية والاختفاء القسري والتعذيب، والإفراج الفوري وغير المشروط عن عشرات الآلاف من الأشخاص السجناء المحتجزين تعسفيًا بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم، ومن بينهم الناشط علاء عبد الفتاح و20 صحافيًا آخرون، ورفع الرقابة على الإنترنت ضد وسائل الإعلام المستقلة.

وأيضًا حث البرلمان الأوروبي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إثارة انتهاكات مصر لحقوق الإنسان في مجلس الشراكة القادم بين الاتحاد الأوروبي ومصر، ودعم آلية الرصد والإبلاغ في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

ودعا البرلمان إلى التنفيذ الفعال للائحة الاستخدام المزدوج لحماية أصوات المعارضة، وكلف رئيسه بإحالة هذا القرار إلى المجلس والمفوضية والسلطات المصرية وترجمته إلى اللغة العربية.

الإصلاح الذاتي أو الاضطراب العنيف أو الانهيار البطيئ.. سيناريوهات متوقعة لمستقبل مصر

(سياسي . الخليج الجديد)

مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في مصر، والتي تشير التقديرات إلى أنه سيتم هندستها لصالح رئيس البلاد الحالي عبدالفتاح السيسي، يبدو المشهد المصري معقدا ومليئا بالاحتمالات.

التحليل، الذي نشره موقع "ذا نيو آراب" للكاتب ماجد مندور، المحلل بعدة مؤسسات، وترجمه "الخليج الجديد"، يرسم ثلاثة طرق متوقعة لمستقبل المشهد في مصر، لا سيما مع استمرار أزمة البلاد الاقتصادية العميقة، والمتمثلة في ديون خطيرة للغاية يبدو المستقبل معها قاتما.

ويقول التحليل إنه على الرغم من أن الاحتمالات قصيرة الأجل للنظام تبدو آمنة، إلا أن آفاقه طويلة الأجل تخضع للمضاربة، مع أزمة اقتصادية عنيفة بشكل متزايد وخسارة سريعة في الدعم في بعض الأوساط تثير أسئلة حول قدرة النظام على البقاء على قيد الحياة.
وبمعنى أوسع، هناك 3 سيناريوهات محتملة للتغيير في مصر، يتوقعها الكاتب، وهي: الإصلاح الذاتي، أو الانفجار، أو الانهيار.

السيناريو الأول والأقل احتمالا، هو الإصلاح الذاتي..

وفي هذا السيناريو ستبدأ النخبة داخل النظام، على الأرجح ضمن الخدمات الأمنية، عملية إصلاح محدودة، حيث ستبقى الطبيعة الاستبدادية للنظام، مع مشاركة السلطة مع شريك مدني.

هذا من شأنه أن يدفع النظام إلى اتجاه أكثر تقنية في الحكم (تكنوقراطية)، مما يسمح للقادة المدنيين بالظهور في قطاعات معينة ذات قاعدة قوة مستقلة، مع السماح للجيش بالمواصلة للسيطرة على الدولة من خلال واجهة مدنية.

وفي ظل هذا الاتجاه، سيسمح للنظام للكفاءات المدنية بالتخفيف من الأزمة الحالية، مع الحد من قوة الجيش وإيقاف عملية العسكرة للدولة والاقتصاد، والتي هي في جذر الأزمة الاقتصادية الحالية.

ومع ذلك، هذا سيناريو غير مرجح للغاية، كما يقول الكاتب، بسبب قدرة الجيش على السيطرة تمامًا على الدولة والنظام السياسي مع القضاء على جميع مراكز السلطة المدنية، حتى أولئك الذين يدعمون النظام على نطاق واسع.

المثال الأبرز على هذه السياسة هو عدم وجود حزب مدني، والذي يمكن أن يعزز الرئاسة والتوازن بين الجيش.

يتجلى هذا في دور حزب "مستقبل وطن"، الحزب المؤيد للسيسي الذي يهيمن على البرلمان، لكنه لا يلعب دورًا مهمًا في صنع السياسات، ويشغل ممثله منصبًا وزاريًا واحدًا فقط في الحكومة الحالية.

ما يزيد الأمر عن الأمر هو ضعف المعارضة المعتدلة ، والتي يمكن أن تعمل كشريك للنظام في عملية الإصلاح الذاتي.
وتجلى هذا الضعف في المعارضة وعدم قدرتها على العمل كوزن موازٍ للخدمات الأمنية في الحوار الوطني الأخير، الذي فشل في تقديم انفتاح سياسي، ولو متواضع، أو الإفراج المنهجي عن السجناء السياسيين.

وفي الواقع، من خلال بعض المؤشرات، صعد النظام قمعه أثناء الحوار، كما يقول الكاتب.

اضطرابات اجتماعية وقمع عنيف

السيناريو الثاني، هو احتمال الاضطرابات الاجتماعية الجماهيرية تليها القمع الجماعي الذي يؤدي إلى دورة من العنف واللاعنف.

وبعبارة أخرى، سينفجر النظام في مجموعة من العنف في سيناريو يشبه سوريا أو ليبيا.

ويقول الكاتب إن هذا، للأسف، هو سيناريو أكثر احتمالا من الإصلاح الذاتي، وقد وضع النظام بالفعل الأساس لمواجهة مثل هذا.

العامل الأكثر بروزًا هو قدرة النظام على قيادة ولاء الضباط المبتدئين في الجيش، والذين سيكونون مسؤولين عن تنفيذ أوامر للقمع.

في عام 2011 خلال الثورة المصرية، عمل الرئيس السابق حسني مبارك على ضمان ولاء القيادات الكبيرة، لكن ولاء فئة الضباط المبتدئين كان موضع شك، خاصةً عندما يأمر بقمع انتفاضة جماعية بمشاركة اجتماعية واسعة.

ومع ذلك، فإن الوضع مختلف اليوم، ليس فقط بسبب الزيادات المتتالية في رواتب الضباط المبتدئين ولكن أيضًا بسبب سنوات من التلقين الأيديولوجي من النظام لهم بنظريات القومية الشوفينية، ونظريات المؤامرة، التي تؤطر أي معارضة كتهديد وجودي للأمة والدولة.

ومع ذلك، فإن ولاء الضباط المبتدئين لا يزال غير متوقع.

وعلى الرغم من أن النظام قد حاول التماس دعمه، فلا توجد ضمانات بأن هذا الولاء سيتم الاحتفاظ به، خاصة إذا كانت الانتفاضة لها دعم شعبي عميق.

البنية التحتية للقمع (العاصمة الإدارية)

ويقول مندور إن النظام المصري استثمر أيضًا بكثافة في البنية التحتية المادية للقمع، استعدادًا لمواجهة محتملة، حيث تم تصميم رأس المال الإداري الجديد لحماية النظام من انتفاضة جماعية محتملة في القاهرة المتمردة.

وتقع العاصمة الإدارية الجديدة على بعد 65 كيلومترًا شرق القاهرة، وتراقبها 6 آلاف كاميرا، وهي بعيدة بما يكفي لحماية النظام من حشود فقراء المناطق الحضرية، ومكلفة بما يكفي لإبقاء الفقراء وأغلب الطبقة المتوسطة خارج البلاد.
بمعنى آخر، يقوم النظام بتنظيم وضع تقع فيه مراكز الحكومة بعيدًا عن جماهير المصريين، ومحاطة بالنخب وقاعدة دعم النظام، مما يتيح للنظام استخدام القمع الشامل ضد المراكز الحضرية المتمردة إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

ويمضي الكاتب بالقول: لقد قضى النظام أيضًا على أي معارضة معتدلة داخل البلاد، والتي من المحتمل أن تعمل على امتصاص الغضب الشعبي وتحويله نحو أهداف إصلاحية، بينما تعمل كشريك مفاوض مع النظام من أجل احتمال نقل السلطة.

وعلى الرغم من هذه العوامل، هناك أيضًا تساؤلات حول مدى استعداد الشعب المصري للمشاركة في احتجاجات حاشدة في الشوارع، مع العلم جيدًا أن القمع الجماعي سيأتي بعد ذلك.

ومع مرور السنين الماضية، تراكم الإرهاق من الدعوات التي أطلقت على مر السنين لاحتجاجات مماثلة للتأثير على التغيير، وعدم فعالية هذه الدعوات.

الانهيار البطئ

السيناريو الأخير، والأكثر ترجيحا، كما يقول الكاتب، هو الانهيار البطيء..

فبدلاً من الانفجار في موجة من العنف وإراقة الدماء، فإن تفاقم الأزمة الاقتصادية والاستنزاف البطيء للدعم الشعبي من شأنه أن يؤدي إلى انهيار النظام، ولكن ليس بعنف.

لكن لكي يحدث هذا السيناريو، هناك عاملان لم يتحققا بعد.
الأول هو تطور معارضة تتمتع بدعم شعبي عميق، وقادرة ليس فقط على تقديم بديل للنظام، بل أيضًا على تحدي قبضته على السلطة وتحقيق انتصارات تكتيكية صغيرة ضدها.

ستكون هذه عملية تراكمية قد يستغرق تحقيقها سنوات، وستتطلب تضحيات كبيرة بينما يقاوم النظام فقدان

/ moasher

قبضته على السلطة، كما يقول مندور.

العامل الثاني، هو تصاعد الأزمة الاقتصادية، والتي ستبدأ في تقويض السرد الذي يضفي الشرعية على النظام بطريقة قد تتسرب إلى أجهزته القمعية.

والأهم من ذلك، أن هذا الخطاب سينتشر بين صغار الضباط، مما يقوض قدرة النظام على قمع المعارضة.

وهذا من شأنه أن يفتح الباب أمام إمكانية انهيار النظام تحت ثقل الأوضاع والضغط الشعبي الذي طال أمده.

ومن الصعب للغاية التنبؤ بالشكل الذي سيتخذه هذا الأمر، ومن الصعب للغاية أيضاً تصور النظام السياسي الذي سينشأ عنه، بحسب الكاتب.

ويؤكد مندور أن السيناريو الأخير هو الطريق الأطول على الإطلاق، وسيتطلب تضحيات كبيرة، لأنه يحاول هز القبضة العسكرية الخانقة على الدولة والنظام السياسي.

الثلاثة في وقت واحد

لكن في النهاية، يسوق الكاتب توقعا شاملا مفاده أن السيناريوهات الثلاثة السابقة قد تحدث أيضا في وقت واحد.

على سبيل المثال، يمكن لمحاولات الإصلاح أن تفتح الباب على مصراعيه أمام مطالب التغيير الجذري الذي يؤدي إلى انهيار النظام، أو يمكن أن تؤدي محاولات القمع إلى تمرد يؤدي إلى انهيار سريع.

تقرير لبي بي سي حول المعونة الأمريكية لمصر بين "مينينديز" و "كاردين"

(سياسي . عربي BBC)

طالب السيناتور الأمريكي، بن كاردين، الرئيس الجديد للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي بحجب مساعدات عسكرية أمريكية تقدم سنويا لمصر، على خلفية انتقادات لملف حقوق الإنسان وأوضاع الحريات في البلاد.

يأتي ذلك فيما تقول الخارجية الأمريكية إنها سوف تستمر في العمل مع الحكومة المصرية على توفير حزمة المساعدات العسكرية، التي تم إقرارها لأسباب تتعلق بالعلاقات الاستراتيجية بين البلدين.

وتحصل مصر بصورة سنوية على مساعدات عسكرية تقدر ب 1.3 مليار دولار أمريكي، بعد توقيع اتفاق السلام الأول بين دولة عربية وإسرائيل بوساطة أمريكية في عام 1979. وتربط الإدارة الأمريكية نحو 300 مليون دولار من هذه المعونة السنوية بمدى التزام القاهرة بتعهدات تتعلق بسجلها الحقوقي.

ويقول السيناتور بن كاردين، الذي تولى منصبه خلفا للسيناتور بوب مينديز المتهم بتلقي رشاوى من رجل أعمال مصري، إن لجنة العلاقات الخارجية تعتزم حجب 235 مليون دولار من المساعدات السنوية، ووقف مبيعات

الأسلحة لمصر بسبب ما وصفه بانتهاكات الحكومة المصرية لحقوق الإنسان، وأوضاع من وصفهم بالسجناء السياسيين من المعارضة.

غير أن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، فيدانت باتيل، قال في إفادة صحفية "إن الحكومة الأمريكية مستمرة في العمل عن قرب مع الكونغرس والحكومة المصرية على توفير حزمة المساعدات العسكرية، بما يعزز رؤيتنا المشتركة للأمن والاستقرار في المنطقة".

"المصالح الاستراتيجية"

يقول الدكتور مصطفى كامل السيد، أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، إن تفصيلات بنود المعونة العسكرية الأمريكية تتفاوت وفقا لمشروع قرار الإدارة الأمريكية، الذي تقدمه سنويا إلى الكونغرس لطلب الموافقة عليه، وقد تتضمن بعض الأسلحة الخفيفة لمكافحة الإرهاب مثل المروحيات أو أنظمة المراقبة والاتصال وبعض الأنشطة التدريبية، لكنها لا تشمل الدبابات أو الطائرات المقاتلة أو أنظمة الدفاع الصاروخية التي تبيعها الولايات المتحدة لحلفائها، والتي تتم بموجب صفقات تجارية معروفة.

ويقول أستاذ العلوم السياسية، إن الإدارة الأمريكية غالبا ما تتدخل في مسألة حجب المساعدات لبعض الدول، لاعتبارات تتعلق بالعلاقات الاستراتيجية ومصالح الولايات المتحدة في العالم، مشيرا إلى أن هذا الأمر لا يعدو كونه توزيعا للأدوار داخل أركان الإدارة الأمريكية، وهو ما يفسر تصريحات المتحدث باسم الخارجية الأمريكية الأخيرة، عقب تلويح الكونغرس بحجب جزء من المعونة الأمريكية بسبب انتقادات حقوق الإنسان في مصر.

ويشير مصطفى كامل السيد إلى أنه من الممكن مراجعة قرار لجنة العلاقات الخارجية الأخير، بشأن المعونة المقدمة إلى مصر، لأن رئيسها ينتمي للحزب الديمقراطي كما الرئيس جو بايدن، ومن الممكن التوافق بين الجانبين في حالة اقتناع لجنة العلاقات الخارجية بأهمية بقاء مبلغ المعونة لاعتبارات سياسية واستراتيجية.

"مصادر متعددة للتسلح"

من جانبه، يقول اللواء حسام سويلم - المدير السابق لمركز البحوث والدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة المصرية - إن حجب جزء من المعونة العسكرية المقدمة إلى مصر أمر غير مؤثر تماما، لأن هناك تنوع في مصادر تسليح الجيش المصري، إما من روسيا أو الصين وغيرهما.

واعتبر أن الخاسر الوحيد من هذا القرار سيكون الولايات المتحدة نفسها لأنها قد تضر بالعلاقة الاستراتيجية بين البلدين، كما قد يؤثر القرار على برامج التعاون العسكري والتي تعتبرها واشنطن أمرا ضروريا بالغ الحساسية في المنطقة.

ونبه اللواء سويلم إلى من سماهم بـ "الأصوات العاقلة" داخل الإدارة الأمريكية، والتي تعرف جيدا أهمية التعاون بين البلدين، وقال إنها قد تؤثر على تنفيذ قرار حجب المساعدات - في إشارة إلى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون).

وأشار إلى أن مبلغ المعونة بكامله غير مؤثر بالمرة على ميزانية القوات المسلحة المصرية الضخمة، والتي قد يتم تدبيرها من أي مورد آخر على حد قوله.

"بالونات اختبار سياسية"

أما سمير غطاس، رئيس منتدى الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، فيربط ما بين هذه القضية وفضيحة الرشوة المتهم فيها الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، السيناتور روبرت مينديز.

ويقول غطاس إن جميع أعضاء الكونغرس بلجانه المختلفة يرغبون في أن ينأوا بأنفسهم عن فضيحة الرشوة، ولذلك فهو يتوقع أن يتخذ الكونغرس قرارات أكثر تشددا تجاه الحكومة المصرية خلال الفترة المقبلة، وقد يكون هذا الإجراء الأمريكي - من وجهة نظره – ورقة من أوراق الضغط التي تستخدمها واشنطن إزاء ملفات مثل الحرب بين روسيا وأوكرانيا أو العلاقة مع الصين وإيران وغيرها.

تاريخ من الحجب

وأعلنت إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، الشهر الماضي أنها قررت التنازل عن تجميد مبلغ 235 مليون دولار أمريكي من المساعدات بسبب قيود حقوق الإنسان، معللة ذلك بمزايا أمنية تحصل عليها الولايات المتحدة في المقابل.

وهذه ليست المرة الأولى التي تتخذ فيها الإدارة مثل هذه القرارات، فقد حجبت واشنطن العام الماضي ما قيمته 130 مليون دولار، وسمحت بالإفراج عن 75 مليون دولار فقط من المساعدات العسكرية، كما تلقت القاهرة 95 مليون دولار أخرى بموجب استثناء قانوني يتعلق بتمويل مكافحة الإرهاب وأمن الحدود.

وفي عام 2021، حجبت الولايات المتحدة أيضا ما قيمته 130 مليون دولار بسبب أوضاع حقوق الإنسان في مصر، ومنحتها 200 مليون دولار من المساعدات العسكرية فقط.

نفي حكومي

وتؤكد حكومة القاهرة دائما على احترامها لحقوق الإنسان. وأطلق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي "الاستراتيجية الوطنية الممتدة لحقوق الإنسان" والتي تشمل "مفهوما أوسع لحقوق الإنسان" يتعلق بتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين والتقدم في ملفات التعليم والصحة والمرافق العامة.

كما أطلقت الحكومة في أبريل/نيسان من العام قبل الماضي الحوار الوطني، لوضع أولويات عمل الحكومة خلال المرحلة المقبلة في ظل أزمة اقتصادية متصاعدة تواجه البلاد، التي تعتمد على استيراد نحو 70 في المئة من احتياجاتها الغذائية الرئيسية من الخارج، وتجد صعوبات كبيرة في تدبير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل صفقات الاستيراد.

كما أعاد الرئيس عبد الفتاح السيسي تشكيل لجنة العفو الرئاسي، التي تنظر في ملفات المحبوسين احتياطيا على ذمة قضايا تتعلق بحرية الرأي والتعبير، أو من صدرت بحقهم أحكام نهائية في قضايا ذات طبيعة سياسية.

وأسهمت اللجنة في إطلاق سراح نحو ألف من الناشطين وسجناء الرأي في البلاد، خلال العام الماضي.

"الفيفا" تعلن إقامة كأس العالم ٢٠٣٠ في المغرب وإسبانيا والبرتغال

(إقليمي ودولي . فرانس 24)

كشف الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا" في بيان عن إقامة كأس العالم لكرة القدم 2030 في المغرب وإسبانيا والبرتغال، بينما ستقام أول ثلاث مباريات في أوروغواي والأرجنتين وباراغواي للاحتفال بمئوية المسابقة.

وكان الملف المشترك من المغرب والبرتغال وإسبانيا هو الملف الوحيد لاستضافة البطولة.

وذكر الفيفا في بيان "وافق مجلس الفيفا بالإجماع على الملف الوحيد والذي يجمع المغرب والبرتغال وإسبانيا لاستضافة البطولة في 2030 وتأهل الثلاثة بطريقة مباشرة إلى النهائيات باعتبارهم أصحاب الضيافة".

وتابع "إضافة إلى ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار السياق التاريخي لأول نسخة على الإطلاق لكأس العالم وافق مجلس الفيفا بالإجماع أيضا على أن تستضيف مونتفيديو احتفالية استثنائية لهذه النسخة لتقام أول ثلاث مباريات على الترتيب في أوروغواي والأرجنتين وباراغواي".

البرلمان الأوروبي يطالب بانتخابات حرة في مصر وينتقد الممارسات السلبية ضد حملة "الطنطاوي"

(سياسي . عربي بوست)

طالب البرلمان الأوروبي، الخميس 5 أكتوبر/تشرين الأول 2023، السلطات المصرية بوقف المضايقات التي يتعرض لها المرشح المحتمل في انتخابات الرئاسة أحمد الطنطاوي، مؤكداً أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة، في الوقت ذاته طالب بالإفراج عن الناشر المعارض هشام قاسم.

وناقش البرلمان الأوروبي، الخميس، مقترح إصدار قرار بشأن انتهاكات الحكومة المصرية لحقوق الإنسان بعد حبس الناشر المصري هشام قاسم والممارسات السلبية تجاه حملة المرشح الرئاسي المحتمل أحمد الطنطاوي، وأصدر عدداً من التوصيات، كما كلف رئيسه بإحالة هذا القرار إلى المجلس والمفوضية والسلطات المصرية.